توظيف النحو
في منهج الشيخ محمد العثيمين
في تعليم العلوم الشرعية

إعداد
د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم

ورقة عمل مقدمة لـ :
ندوة جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية

2312 Blank

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.. أما بعد:

فإنَّ من أهم أسباب نشأة علوم العربية، هو حفظ القرآن الكريم، وتسهيل تعليمه وفهمه، وتيسير طرق الاستنباط منه، ومن سنة النبي ﷺ. ولأجل هذا كانت علوم اللغة العربية، وخاصة النحو والتصريف ومتن اللغة، معدودة في العلوم الشرعية، لابد لطالب العلم من إتقانها وضبطها، ولم يخل منها منهج من مناهج الطلب عبر العصور.

وقد كان شيخنا محمد بن صالح العثيمين، رحمه الله تعالى، واحدًا من العلماء الذين أولوا علوم اللغة العربية عنايةً ظاهرة، فتولى تدريس بعض المتون، في النحو والبلاغة، وكلف غيره بالتدريس، وشجَّع الطلاب على إتقان تلك العلوم، وترجم ذلك عمليًّا في دروسه، فاستفاد من مباحث النحو والتصريف في استنباط الأحكام، وشرح المتون، وكانت مسائل النحو حاضرة في دروسه، تقريرًا وبحثًا ومناقشةً، فكانت تلك العناية معلماً من معالم منهجه في التعليم.

وفي هذا البحث حاولت أن أُظهر هذه العناية، من خلال الوقوف على صور توظيف النحو في تدريس العلوم الشرعية، وكيف اعتمد عليه في الاستنباط والشرح.

أسأل الله أن يكون ما قدمت في هذا البحث مفيدًا ونافعًا.

تمهيد

ترجمة مختصرة للشيخ ابن عثيمين

فضيلة شيخنا محمد بن صالح العثيمين، رحمه الله تعالى، علمٌ في رأسه نار، غنيٌّ عن التعريف، ترجمته متوفرة في أذهان كثير من الناس فضلاً عن طلبة العلم والمتخصصين، وخاصة في زمننا هذا القريب من عصره، وفي بلدنا الذي احتضنه طالبًا وعالمًا، ولأجل هذا كلِّه، آثرت أن أضرب صفحاً عن الترجمة المعتادة، التي طالما كُرِّرت وسمعت، وأبدلها بذكر معالم ظاهرة في شخصيته العلمية.

إنَّ المستعرض لحياة الشيخ، والمتأمل في سيرته، سواءً أكانت سيرة حياته، أم سيرة علمه يتجلى له بوضوح، معالم بارزة، يمكن أن تجمل في الآتي:

١ـ الدقة، فلقد كان الشيخ دقيقًا غاية الدقة في كل أموره، فوقته منضبط، وجدوله محكم، وكان يقيِّد كثيرًا من أموره كتابةً.

٢ـ الإتقان، فكتبه التي كتبها بيده في غاية الضبط، وأمَّا الكتب التي انتسخت من دروسه فقد حرص حرصًا كبيرًا على تعديلها وضبطها، وكان يتضايق أشدَّ التضايق حينما يخرج كتابٌ فيه خلل.

٣ـ المواصلة وعدم الانقطاع، فهو ملتزم بدروسه التزامًا كبيرًا، وكان إذا دُعي إلى محاضرة في بلد آخر تعذَّر بالطلاب، ويقول: كيف أترك عددًا كبيرًا، لأيَّام عدة لأجل عدد أقلَّ، وإنما استعاضَ عن هذه المحاضرات في الفترة الأخيرة، بالدروس التي تنقل عبر الهاتف.

وكان من منهجه أنَّه إذا بدأ بدرس لم يقطعه حتى يكمل الكتاب، وأذكر أنَّ

الطلاب قد ألحوا عليه في تقليص دروس النحو (شرح الألفية)، بحجة أنَّ النحو قد يؤخذ من غير الشيخ، وأمَّا العلم الشرعي فالشيخ مقصود بذاته، فلم يوافقهم على طلبهم، إلاَّ بعد إلحاح شديد، وكان يصرِّح برغبته بإكمال الكتاب، ويرى أنَّ قطعه صورة من صور الضعف⁽١⁾.

جهوده في اللغة والنحو:

أ ـ الدروس:

ألقى الشيخ دروساً كثيرة في النحو، يمكنني أن أجملها في الآتي:

١ـ شرح الآجرومية عدة مرات.

٢ـ شرح ألفية ابن مالك أكثر من مرة، لكنه لم يكمله، بحيث يبدأ حتى يصل إلى منتصف الألفية، ثم تضطره ظروف الطلاب إلى الوقوف.

٣ـ بدأ بشرح كتاب (النحو الواضح) عام ١٤١٢هـ. ولم يستمر الدرس طويلاً.

٤ـ ألقى دروسًا في البلاغة، معتمدًا على كتاب (قواعد اللغة العربية) قسم البلاغة، مؤلَّف لتلاميذ المرحلة الثانوية في مصر.

ب ـ المؤلفات:

١ـ شرح الآجرومية. طبع مستنسخًا من دروسه عام ١٤٢٦هـ.

٢ـ مختصر مغني اللبيب. اختصره عام ١٣٨٩هـ. وطبع عام ١٤١٨هـ وقد عنيت به وأشرفت على إخراجه.

٣ـ قواعد في الإملاء. كتبها في ١٣ شعبان ١٣٨٦هـ، وطبعت مع شرح الآجرومية.

---

(١) هذه الأحداث أنقلها من ذاكرتي، فإن كان ثمَّ خطأ فأنا منتظر تصحيحه.

موقع النحو والتصريف من العلوم الشرعية :

نشأة علم النحو كانت مرتبطة بالقرآن الكريم، فإنَّ من أهم عوامل نشأة النحو، حفظ الألسنة من اللحن في القرآن الكريم.

ولم يكن المراد حفظ الألسنة من اللحن في التلاوة والأداء فقط، وإنما تعدَّاه إلى أنَّ يحفظ من الفهم السقيم، الذي يؤدي إليه اللحن.

فنشأة هذا العلم، كانت خدمة لكتاب الله تعالى، وسنة نبيِّه ﷺ، فلا سبيل إلى فهم صحيح للوحيين إلا بهذا العلم، فمنه تستنبط الأحكام، وتستلهم العبر والعظاَت، كما أَنَّ هذا العلم سبيل مهم من سبل إدراك إعجاز القرآن الكريم.

قال الفخر الرازي (ت ٦٠٦) ـ فيما لخصه السيوطي (ت ٩١١) ـ: (اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بد من معرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق وهو مقدورٌ للمكلف فهو واجب، فإذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبةٌ)(١).

لقد وصل بهذه العملية القياسية إلى فرضيَّة تعلم هذا العلم، لكل من أراد النظر في العلوم الشرعية، وذلك يعني أَنَّ من لم ينظر بهذا العلم فقد ترك ركناً من أركان الإصابة، وعرض نفسه للخطأ والوهم، وكان ابن جني (ت ٣٩٢) قد قرَّر هذا المفهوم فقال: (... وذلك أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخَفَّ حلمَهُ، ضعفُهُ في هذه اللغة الكريمة الشريفة)(٢).

---

(١) الاقتراح للسيوطي ٨٦.

(٢) الخصائص ٣/ ٢٤٥.

ولم يكتف العلماء بإجمال هذه الأهمية، بل جعلوا التضلع بهذا العلم أساساً لا غنى عنه، للمفسر، والمحدِّث، والأصولي، والفقيه.

فكان الإلمام بالعربية من أهم الشروط الواجب توفرها في المتصدي للتفسير، عند المصنفين في أصول التفسير، كما أن تفسير القرآن باللغة واحد من مصادر التفسير المعتبرة(١).

قال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧): (... ورَأيتُ من أَعظم ما يجبُ على الطالبِ لعلوم القرآنِ، الراغبِ في تجويد ألفاظهِ وَفهم مَعانيهِ، وَمعرفةِ قراءاته وَلغاتِه، وَأفضَل ما القارئُ إليه محتاجٌ، معرفةَ إعرابهَ، وَالوقوفَ على تصرُّفِ حَركاتِهِ وَسواكنهِ، يكونُ بذلك سالما مِن اللحنِ فيه، مُستعينًا على أحكامِ اللفظِ به، مُطَّلعًا على المعاني التي قد تختلفُ باختلافِ الحركاتِ، مُتَفَهِّمًا لما أرادَ اللهُ به مِن عباده، إذ بمعرفةِ حَقائقِ الإعرابِ تُعرَفُ أَكثرُ المعاني، وَينجلي الإشكالُ، فتظهرُ الفوائدُ، ويُفهَمُ الخطابُ، وَتصحُّ مَعرفةُ حَقيقةِ المُراد)(٢).

والمحدِّث الذي يروي حديث رسول الله ﷺ، إن لم يكن على قدر من العلم بالنحو، فإنه سوف يعرض روايته لقدر كبير من الخطأ، وهذا الخطأ، قد ينبني عليه اختلاف في الحكم، وقد قرَّر هذا القاضي عياض (ت ٥٤٤) ~ ، فلمَّا بحث في كتابة السماع وتقييده، تحدث عن تعيُّن النقط والشكل فيما يشكل ويشتبه، ونقل عن بعضهم أنَّ الشكل يجب فيما يشكل وما لا يُشكل، وصوَّب هذا الرأي، ثم بيَّن تنازع الرواة في الإعراب، قال: (وقد يقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم في الإعراب، كاختلافهم في قوله عليه السلام: (ذكاةُ الجنينِ ذكاةُ أمِّهِ)(٣)، فالحنفية

---

(١) انظر: التحرير والتنوير. للطاهر بن عاشور. ١/ ١٨، وأصول التفسير وقواعده ١٥٥، وفصول في أصول التفسير ٤١.

(٢) تأويل مشكل القرآن ٦٣.

(٣) رواه الترمذي ٤/ ٧٢، وأبو داود ٣/ ١٠٣، وابن ماجه ٢/ ١٠٦٧، وأحمد ٣/ ٣٩.

ترجح فتح (ذكاة) الثانية على مذهبها في أنه يذكى مثل ذكاة أمِّه، وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته)، وذكر أمثلة أخرى(١).

وأمَّا حاجة الفقيه والأصولي إلى هذا العلم، فمن حاجته إلى الأدلة التي يتعامل معها، وقد عبر جمع من العلماء عن هذا المعنى، كابن حزم (ت ٤٥٦)، والغزالي (٥٠٥)(٢)، والآمدي (ت ٦٣١)(٣)، والشاطبي (ت ٧٩٠)(٤) وغيرهم، يقول ابن حزم: (ففرض على الفقيه أن يكون عالما بلسان العرب ليَفهَمَ عن الله عز وجل وعن النبيِّ ﷺ، ويكونَ عالماً بالنحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم، الذي به نزل القرآن، وبه يُفهم معاني الكلام، التي يعبر عنها باختلاف الحركات، وبناءِ الألفاظ، فمن جهل اللغة؛ وهي الألفاظ الواقعة على المسميات، وجهل النحو؛ الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني، فلم يعرف اللسان الذي به خاطَبَنا اللهُ تعالى ونبيُّنا ﷺ، ومن لم يعرف ذلك اللسان؛ لم يحل له الفتيا فيه؛ لأنه يفتي بما لا يدري، وقد نهاه الله تعالى عن ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ (الإسراء: ٣٦)...)(٥).

وقد ذهب بعض الباحثين إلى التمثيل لاعتماد الفقه على النحو ببعض الأخبار التي فيها تعليق الحكم في القضاء أو الفتوى على عبارة أحد الأطراف(٦)، كما أفتى الكسائي (ت ١٨٩) في قول الشاعر(٧):

---

(١) الإلماع: ١٥٠-١٥١.

(٢) انظر: المستصفى ٣٤٤.

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/ ٢٤.

(٤) انظر: الموافقات ٤/ ١١٦.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٥/ ١١٧.

(٦) انظر: لغة القرآن مكانتها والأخطار التي تهددها: ٢٨، والفقه والنحو. مجلة أضواء الشريعة (كلية الشريعة بالرياض) العدد: ٥، جمادى الأولى ١٣٩٤هـ.

(٧) البيت من الطويل. بلا نسبة في تاريخ بغداد ١١/ ٤١٣، والحماسة البصرية ٢/ ٣١٤.

فأنتِ طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثًا ومن يخرِقْ أعقُّ وأظلمُ

بطلاق المرأة واحدة إن رفع، وثلاثًا إن نصب(١).

ونقل ابن يعيش (ت ٦٤٣) عن محمد بن الحسن: (... أنه إذا قال: أيُّ عبيدي ضربك فهو حر، فضربه الجميع عتقوا، ولو قال: أي عبيدي ضربته فهو حرٌّ، فضرب الجميع لم يعتق إلا الأول منهم...)(٢).

وعلى هذه الفكرة بنى جمال الدين الإسنوي (ت ٧٧٢) كتابه: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول ـ النحوية من الفروع الفقهية(٣)، وكذلك يوسف بن عبد الهادي (ت ٩٠٩) كتابه: زينة العرائس من الطرف والنفائس في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية(٤)، والحقيقة أنَّ الذي يعتبر لفظه من الكلام، هو كلام الشارع، أما كلام غيره، فمردود إلى ما يقصده المتكلم، وإلى الأعراف الخطابية السائدة، فلو نطق بعبارة توجب قواعد النحو فيها شيئاً لم يقصده، ولم يُلزِمْهُ بها عرفٌ، لم يلزم عند الله إلا بما نوى، وخصوصًا في هذا الزمن، الذي يندر أن تجد فيه عالمًا بقواعد النحو، فطنًا لما يترتب عليها من أحكام.

---

(١) انظر: المبسوط للسرخسي ٦/ ٧٧، وشرح فتح القدير ٤/ ١٢، ومغني اللبيب ٧٦.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ١٤.

(٣) طبع في عمان بتحقيق د. محمد حسن عواد. دار عمار، ط: ١، ١٤٠٥هـ.

(٤) طبع في بيروت، بتحقيق د. رضوان بن مختار غريبة، دار ابن حزم، ط:١، ١٤٢٢هـ.

المبحث الأول

البحث النحوي في دروس ابن عثيمين

تعددت صور البحث النحوي في دروس الشيخ ~ ، فتجده يحرص كثيرًا على الإعراب، يعرب ما يُحتاج إليه في بيان المعنى، وما لا يُحتاج إليه، ولكن يذكره تمرينًا وتعزيزًا لمعلومات سابقة، وقد يستدرك على صاحب المتن الذي يشرحه استدراكًا نحويًّا، يحفِّز فيه ذهن الطالب إلى التفكير والنقد، وربَّما استطرد إلى مسائل نحوية، صلتها بالدرس غير ظاهرة، فيستجلبها تذكيرًا بها، وتنبيهًا إلى أهمية العلم بها.

وسأستعرض هنا ما استخرجته من صور البحث النحوي في دروسه ومجالاتِه:

التحليل النحوي للنصوص :

ظهرت العناية بالنحو عند ابن عثيمين ~ في أوجه متعددة، ومنها تعمُّد الحديث عن الإعراب، والأوجه الجائزة في النحو، التي يمكن أن يحمل عليها النص، جاعلاً النصَّ المشروح مجالاً لهذا البحث.

الأمثلة على هذا كثيرة، ويمكن أن تقسم حسب الغرض من التحليل إلى ما يأتي:

أ ـ ذكر الأوجه الممتنعة :

قد يذكر الشيخ وجهًا ممتنعًا، لا يجوز أن يحمل عليه إعراب الكلمة أو الجملة، وذلك لأنه وجه قد يتبادر إلى ذهن الطالب، ومن ذلك أنه قال: (قوله [أي: صاحب زاد المستقنع]: (مَنْ مَرَضُهُ غَيرُ مخوفٍ)، هذا هو القسم الأولُ من الأمراض، (مَنْ) اسم موصول مبتدأ «مرضُه» مبتدأ، ولا نقول: مبتدأ ثانٍ، لأن صلة الموصول جملة مستقلة. (غير مخوف) خبر المبتدأ، والجملة صلة الموصول لا

محل لها من الإعراب)(١).

فيظهر في هذا النص إعرابُه لـ (مَنْ)، و(مرضُ)، ثم إنَّه بين امتناع إعراب (مرضُه) مبتدأً ثانيًا؛ لئلا تعرب الجملة خبرًا لاسم الموصول، فيبقى الموصول بلا صلة.

وظاهرٌ في ذكر هذا الوجه الممتنع الغرض التعليمي؛ لأنَّ المعنى لا يدل عليه، وليس موضع خلاف لينبَّه عليه.

ومثل هذا البحث ورد في موضع آخر، لما شرح قول صاحب زاد المستقنع: (ومن صومه واجبٌ..)(٢) فقال: (وقوله: «صومه واجب» مبتدأ وخبر، وهي صلة الموصول (مَن) لا محل لها من الإعراب، ولا تصح أن تكون (مَن) شرطية؛ لأنها دخلت على جملة اسمية).

فبين امتناع إعرابها اسم شرط؛ لأنها دخلت على جملة اسمية، واسم الشرط إنما يدخل على الجمل الفعلية، والمقصد من ذكر هذا تعليميٌّ أيضًا، وإلاَّ فإنَّ اسم الشرط قد يدخل على الاسم، وهنا قد يتوهم أنه دخل على الجملة الاسمية، وإنما يقدر قبله فعل يفسره ما بعد الاسم.

وإنما ذكر هذا الوجه الممتنع، توطئة لما يُريد إيضاحه من وهم قد يعتري الناظر، فيظنُّ أنَّ (من) شرطية لا موصولة، قال: (ولكن لها جواب؛ وذلك أن اسم الموصول لما كان يشبه اسم الشرط في العموم صار له جواب كجواب الشرط، وهو هنا: «دعا وانصرف» ومنه قولهم: الذي يأتيني فله درهم. فـ (الذي) مبتدأ، و (له درهم) خبره، وقرنت بالفاء؛ لأن اسم الموصول يشبه اسم الشرط في العموم فأعطي حكمه في الجواب)(٣).

---

(١) الشرح الممتع ١١/ ١٠١.

(٢) زاد المستقنع ١٧٦.

(٣) الشرح الممتع ١٢/ ٣٣٦.

والحقيقة أنَّ الموصول ليس له جواب، وإنما له خبر، وخبره قد يقترن بالفاء، وذلك لأنَّه أشبه الشرط في العموم فصار خبره كجواب الشرط.

وقد وضَّح هذه المسألة في موضع آخر، مستصحبًا الهدف الذي ساقه له، وهو الهدف التعليمي المحض، فقال عند شرحه لقول صاحب الزاد: (مَن مَرَضُهُ غَيرُ مخوفٍ... فتصرُّفُهُ لازِمٌ كالصحيح)⁽¹⁾: (قوله: فتصرفه لازم: قد يُشكل على بعض الطلبة، كيف جاء الفاءُ في الخبر؟ فنقول في إزالة هذا الإشكال: إنَّ (مَن) التي هي المُبتدأُ اسمٌ موصولٌ، والاسم الموصول يُشبه اسم الشرط في العموم، فلذلك وقعت الفاء في خبره...)⁽²⁾.

ب- ذكر الأوجه الجائزة:

فمن أمثلة ذلك قوله تعليقاً على قول صاحب الزاد في مستهل كتاب الديات: (كلُّ من أتلف إنسانًا بمباشرةٍ، أو سببٍ لزمته ديتُهُ، فإن كانت عمدًا محضًا ففي مال الجاني حالَّةً، وشِبهُ العمد والخطأُ على عاقلته...)⁽³⁾: (قوله: (وشِبهُ العمد والخطأُ) بالرفع، ويجوز أن نقول: (شِبهِ) بالكسر بناءً على أن المضافَ حُذِفَ، وأنَّ التقديرَ (وَدِيةُ شِبهِ العَمدِ)، ولكنَّ المشهورَ أنَّهُ إذا حُذِفَ المُضافُ أُقِيمَ المُضافُ إليه مُقامَهُ، كما قالَ ابنُ مالكٍ (ت ٦٧٢):

وما يَلِي المضافَ يأتي خَلَفا عنه في الإعراب إذا ما حُذِفا
وربَّما جَرُّوا الذي أبْقَوا كما لو كان قَبلَ حَذْفِ ما تقدَّما⁽⁴⁾

هذه المسألة التي يشير إليها هنا، هي مسألة مشهورة كثيرة الأمثلة، وهي حذف

---

(١) زاد المستقنع ١٤٧.

(٢) الشرح الممتع ١١/ ١٠٢.

(٣) زاد المستقنع ٢٢٢.

(٤) الشرح الممتع ١٤/ ٩٥.

المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه، فمن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾ (يوسف: ٨٢)، أي: أهل القرية، وقوله تعالى: ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ ﴾(البقرة: ٩٣)، أي: حبَّ العجل.

والحكم إذا حذف المضاف أن يحلَّ المضاف إليه محله، فيأخذ حكمه الإعرابي، وذلك بشرط عدم اللبس⁽¹⁾.

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا، ولكنَّ هذا قليل، ومشروط بتقدُّم ذلك المضاف، وأن يعطف عليه ذلك المضاف إليه، ولذا قال ابن مالك بعد البيتين الذين ذكرهما الشيخ:

لكن بِشَرطِ أن يكون ما حُذِفْ مُوافقًا لما عليه قد عُطِفْ⁽²⁾

ومثال ذلك قول الشاعر:

أَكُلَّ امرأً تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارا⁽³⁾

وقالوا: ما كُلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً، قال سيبويه: (وبيضاءُ في موضع جرٍّ؛ كأنك أظهرت (كلَّ) فقلتَ ولا كلُّ بيضاءَ)⁽⁴⁾.

وعلى هذا، فالوجه الذي جوزه الشيخ هنا ليس دقيقًا، وذلك لأنَّ الشرط لم يتحقق، فلم يعطف (شبه العمد) على (دية)، وإنما عُلم من السياق.

وبغض النظر عن المسألة النحوية وتفاصيلها، فإنَّ تطبيقه الأحكام النحوية، على أمثلة مختلفة في علوم أخرى، منهج سديد، وفوائده متعددة، فإضافة إلى ترسيخ

---

(١) انظر: شرح المفصل ٣/ ٢٣.

(٢) ألفية ابن مالك ٣٨.

(٣) البيت من المتقارب.

وهو لأبي دؤاد. انظر: الكتاب ١/ ٦٦، والأصول ٢/ ٧٠، والتمام ٧٨، وشرح المفصل ٣/ ٢٦.

(٤) الكتاب ١/ ٦٦.

حكم تلك المسألة، وتعزيز أمثلتها، واستحثاث الطلاب على التفكير فيها، فهو ترسيخ لأهمية ذلك العلم، واستصحابه في بحث العلوم الأخرى، التي هي غايةٌ مقصودة بذاتها.

وفي هذا الموضع أيضًا استشهد على المسألة ببيتين من الألفية، وفي هذا إشارة إلى أهمية حفظها، الذي كان كثيرًا ما يُشيد به في دروس النحو، ويلزم طلابه به.

ومن ذلك أيضًا تحليله لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ۙ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (النور: ٦)، فقد ذكر الأوجه الجائزة في إعراب (يكن)، فقال: (وخبر (يكن) (لهم)، ويصلح أن تكون (يكن) تامَّةً، يعني: ولم يوجد لهم شهداء)(١).

وواضح في هذا النص بيان معنى المصطلح النحوي ودلالته، إذ بين معنى التمام، وكيف تكون الدلالة في الحمل عليه.

وفي هذا الموضع نفسه بين الأوجه الجائزة في إعراب (أنفسهم)، فقال: (أنفسهم) بدل من شهداء؛ لأن الجملة تامة منفية... وبعضهم قال: (إلا أنفسهم) (إلا) صفة بمعنى (غير)، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء:٢٢)، أي: غير الله، وقالوا: إنّ (إنَّ) تأتي بمعنى (غير) لكن ينقل إعرابها إلى ما بعدها...)(٢).

ج ـ ذكر القواعد في التحليل:

بحثه السابق للآية السابق، وتحليله لأوجهها الإعرابية مثال على هذه المسألة، فلمَّا أعرب (أنفسهم) بدلاً، علل ذلك بأنَّ الجملة تامة منفية، وهو يشير إلى قاعدة في باب الاستثناء، وهي جواز إعراب المستثنى بدلاً من المستثنى منه، في الجملة الاستثنائية المنفية، التي ذكر فيها المستثنى منه.

---

(١) الشرح المتع ١٤/ ٢٨٨.

(٢) الشرح المتع ١٤/ ٢٨٨.

ولَمَّا تحدث عن قوله ﷺ: في حديث بريدة الطويل: (وإذا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لهم ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّه فلا تَجْعَلْ لهم ذِمَّةَ اللَّهِ ولا ذِمَّةَ نَبِيِّه وَلَكِنِ اجْعَلْ لهم ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَمَكُمْ وَذِمَمَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ من أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ)⁽¹⁾ قال: (وقوله: (أن تخفروا): (أن) بفتح الهمزة، مصدريةٌ، بدليل رفع (أهونُ) على أنها خبرٌ، و(أَنْ) وما دخلت عليه محلها من الإعراب النصبُ على أنها بدل اشتمال من اسم (إنَّ)، والتقدير: فإن إخفاركم ذممكم، والبدل يصح أن يحل محل المبدل منه، ولهذا قدرتها بما سبق)⁽²⁾.

يقول النحويون: البدل على نية تكرار العامل⁽³⁾، فوَضَّحَ هذه القاعدة، بصحة وقوع البدل موقع المبدل منه، وكان التقدير عنده: فإنَّ إخفارَكم ذممكم، قدَّره كذا بإسقاط المبدل منه ليوضح هذه القاعدة، وإلا فالتقدير: فإنَّكم إخفاركم ذممكم...

أما ما استدل به على كون (أن) مصدرية برفع (أهون) فلم يظهر لي وجهه، فلا يمكن إلا أن تكون مرفوعةً.

ومن أمثلة عنايته بالقواعد، ما ذكره في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ٩٦)، إذ بيَّن أن (لو) مصدرية، وذكر قاعدة في ذلك، فقال: (و(لو) هنا مصدرية؛ وكلما جاءت بعد (وَدَّ) فهي مصدرية، كما في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (القلم: ٩)، وقوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾ (الأحزاب: ٢٠)، ومعنى (مصدرية) أنها بمعنى (أَنْ) تؤوَّلُ وما بعدَها بمصدر، فيقالُ في الآية: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾: يود أحدهم

---

(1) رواه مسلم ٣/ ١٣٥٧.

(2) القول المفيد ٢/ ٤٨٨.

(3) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٦، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٢٢، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٣.

تعميره ألف سنة)(١).

د ـ ذكر شواهد وافقها النص المعرب:

يعرض في تحليل بعض النصوص إلى ذكر شواهد نحوية، مما تناقلها النحويون واستشهدوا بها على قواعدهم، فاستحضار هذه الشواهد النحوية في دروس الفقه أو التفسير أو العقيدة، مشعر بالأهمية البالغة، التي لا تقتصر على ذكر ما تدعوله الحاجة من هذا العلم، ومن أمثلة ذلك قوله ـ لما شرح قول صاحب الزاد ـ: (فَإن جَمَعَ في وَقتِ الأُولى اشترُطَ نِيَّةُ الجمعِ عِندَ إحرامِها، وَلا يُفَرِّقَ بَينَهُما إلاَّ بِقَدرِ إقامةٍ وَوضُوءٍ خَفيفٍ)(٢): (و(يفرِّقَ) بِالنصَبِ؛ لأنها على تقدير: أَن، أَي: وَأَن لا يفرق، مَعطوفاً على مصدر صريح وهو قوله: (نية الجمع)، والفعل المضارع إذا عُطِفَ عَلى مصدر صريح فإنه ينصب بـ (أن) مضمرةً، ومنه قوله:

وَلُبْسُ عَبـاءةٍ وتَقَـرَّ عينـي ... أحـبُّ إليَّ مِـنْ لُبْسِ الشُّـفوفِ(٣)

فقوله: (ولبس عباءة وتقر)، أي: وأن تقر عيني. وتقول: زيارتي زيداً ويكرمَني أحبُّ إليَّ مِن التأخر عنه. زيارتي زيداً ويكرمني، أي: وأن يكرمني)(٤).

وقد تكرر هذا في كثير من المسائل النحوية التي يعرض لها في دروسه، ومن ذلك أنه لما فسَّر قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَـٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٦)، فبحث كون (ما) شرطية، وحينئذ يدخل الشرط على الشرط، فاستشهد لذلك

---

(١) تفسير القرآن الكريم ١/ ٣١٠.

(٢) زاد المستقنع ٥٦.

(٣) البيت من الوافر.

وهو لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان، رضي الله عنه.

انظر: الكتاب ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٧، والأصول ٢/ ١٥٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣.

(٤) الشرح الممتع ٤/ ٣٩٨.

بقول الشاعر:

إن تستغيثوا بنا إن تُذعَروا   منا معاقلَ عزٍّ زانها كرم(١)

الاستدراك النحوي على أصحاب المتون:

الاستدراك على صاحب المتن المشروح وسيلة لاستثارة الفكر، وتعزيز ملكة النقد، وقد استعملها ابن عثيمين في تطبيقات متنوعة، ومنها في الجانب النحوي، حيث يذكر وجهًا آخر أولى من الوجه الذي ذكره الماتن، ومن أمثلة ذلك أنه لما شرح قول صاحب الزاد: (وما لا نَفْسَ له سائِلَةٌ مُتَولِّد مِنْ طَاهر)(٢)، قال: (قوله: (وما لا نَفْسَ له سائِلَةٌ متَولِّد مِنْ طاهر)، الصَّواب في قوله: (متولِّدٍ) من حيث الإِعراب أن يكون (متولداً) بالنَّصب لأنّه حال، ولهذا قدَّر في (الروض) مبتدأ ليستقيمَ الرَّفع فقال: (وهو متولِّد)(٣)(٤).

فصاحب المتن جعل (متولِّد) صفةً للاسم الموصول (ما)، الذي محله الرفع، واسم الموصول من المعارف، و(متولد) نكرة، فوصف المعرفة بالنكرة، والمعرفة لا توصف بالنكرة(٥)، فاستدرك الشيخ هذا عليه، ونقلها إلى الحال، فالحال من شروطها التنكير، ومن شروط صاحبها التعريف.

إلاَّ أنَّ الوجه الذي حمله عليه صاحب المتن قد أجازه بعضهم(٦)، واستشهد له بقول الأحوص:

---

(١) البيت من البسيط.

ولم أقف على قائله. انظر: مغني اللبيب ٨٠١، وتمهيد القواعد (شرح التسهيل لناظر الجيش) ٩/ ٤٣٨٧، وهمع الهوامع ٢/ ٦٣.

(٢) زاد المستقنع ٣١.

(٣) الروض المربع ١٠٣.

(٤) الشرح الممتع ١/ ٤٤٩.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٥٥، وأسرار العربية ٢٦٠، ومغني اللبيب ٧٤٣.

(٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (شرح الألفية للمرادي) ٢/ ٩٤٩.

لابنِ اللعين الذي يُخبا الدُّخان له وللمغنِّي رسولِ الزَّورِ قـوَّادِ(١)

فجعل (قواد) صفةً للمغنِّي(٢).

وذهب الكوفيون والأخفش، وتابعهم ابن الطراوة إلى أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصًّا لا يوصف به إلا ذلك الموصوف، واستدلوا بقول النابغة:

فَبِـتُّ كأنِّي سـاورتني ضئيلـةٌ من الرُّقشِ في أنيابها السُّمُّ ناقعُ(٣)

وقد خُرِّج هذا البيت على أن (ناقعًا) خبر للسم(٤)، وهو تخريج سيبويه(٥).

الاستطراد في بحث مسائل نحوية :

يستطرد الشيخ أحيانًا، فيذكر مسائل نحوية، يفصل فيها، وتأخذ حيِّزًا من الدرس، ويظهر أنَّه يريد بهذا التذكير بتلك المسائل، وبيان أهمية العلم الذي تنتمي إليه.

ويمكنني أن أقسم الاستطرادات إلى أقسام:

أ ـ في المصطلح النحوي:

اصطلح النحويون على تسمية بعض الحروف التي ليس لها عمل، ولا يؤثر خروجها ودخولها في الكلام إلا التأكيد الحروف الزائدة.

---

(١) البيت من البسيط.
انظر: شعر الأحوص الأنصاري ١٣٩.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/ ١١٧.

(٣) البيت من الطويل.
انظر: ديوان النابغة الذبياني ٣٣.
وانظر رأي الكوفيين في مغني اللبيب ٧٤٣، ومتابعة الأخفش لهم في: خزانة الأدب ٢/ ٤٥٨. ورأي ابن الطرواة في: همع الهوامع ٢/ ١١٧، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٨.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٧٤٣.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٨٩.

وقد استشكل بعضهم إطلاق هذه التسمية على ما وقع في القرآن، حتى لا يوهم اللفظ بأنَّ في القرآن زائدًا، وقد ساق هذا الإيراد، وردَّ عليه باعتبار الاصطلاح، وقد جاء ذلك البحث في مواضع منها أنه لما تحدث عن قوله تعالى: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ (فاطر:١٣)، قال: (ما): نافية، (من): حرف جر زائد لفظًا، وقيل: لا ينبغي أن يقال: حرف جر زائد في القرآن، بل يقال (من) حرف صلة، وهذا فيه نظر، لأنَّ الحروف الزائدة لها معنى، وهو التوكيد، وإنما يقال: زائد من حيث الإعراب...)(١).

ب ـ في الدلالة النحوية:

لمَّا عرض لضمير الفصل في أوائل سورة البقرة، أسهب في ذكر فوائده، وأحب أن أسوق كلامه كاملاً: (... لأن ضمير الفصل له ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: التوكيد؛ والفائدة الثانية: الحصر؛ والفائدة الثالثة: إزالة اللبس بين الصفة، والخبر.

مثال ذلك: تقول: زيد الفاضل: كلمة: (الفاضل) يحتمل أن تكون خبراً، ويحتمل أن تكون وصفاً، فتقول: زيد الفاضل محبوب، إذا قلت: زيد الفاضل محبوب، تعين أن تكون صفة، وإذا قلت: زيد الفاضلُ، يحتمل أن تكون صفة، والخبر لم يأت بعد؛ ويحتمل أن تكون خبراً، فإذا قلت: زيد هو الفاضل، تعين أن تكون خبراً لوجود ضمير الفصل؛ ولهذا سُمي ضمير فصل، لفصله بين الوصف والخبر.

الفائدة الثانية: التوكيد، إذا قلت: زيد هو الفاضل،كان أبلغ من قولك: زيد الفاضل.

والفائدة الثالثة: الحصر، فإنك إذا قلت: زيد هو الفاضل، فقد حصرت هذا

---

(١) القول المفيد ١/ ٢٨٥.

الوصف فيه دون غيره.

وضمير الفصل ليس له محل من الإعراب، كما في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَـٰلِبِينَ﴾ (الشعراء:٤٠)، ولو كان له محل من الإعراب لكانت: هم الغالبون)(١).

ج - في مسائل نحوية عامة:

من ذلك أنَّه تحدث عن إعراب المنقوص، وعلة حذف يائه، ونوع التنوين فيه، قال:

(وقوله: (أكثرها) مبتدأ. و(ثمانٍ) خبرٌ، تعرب إعراب المنقوص، بياء مفتوحة في النَّصب منونة، فتقول: اشتريت من الغنم ثمانيًا، كما تقول: رأيت قاضيًا.

وفي حال الرَّفع والجَرِّ تُحذف الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها، لكنها منوَّنة، وهذا التنوين تنوين عِوض فتقول: عندي من الضَّأن ثمانٍ، وعليه فنقول: (ثمان) مرفوعة بضمَّة مقدَّرة على الياء المحذوفة لالتقاء السَّاكنين، والتنوين تنوين عِوض، هذا إذا لم تُركَّب مع عشرة، وفيها لغة رديئة قليلة أن تُعرب بالحركات على النون، فتقول: اشتريت من الضأن ثماناً وعندي من الضَّأن ثمانٌ، ونظرت في الضأن إلى ثمانٍ.

فلنا في إعرابها وجهان إذا لم تُركَّب.

أما إذا رُكِّبت مع عشرة؛ ففيها وجهان: تُبنى على الفتح، فيُقال: ثمانيَ عشرة امرأة، ويجوز إسكان الياء، فتقول: ثمانيْ عشرة)(٢).

وما ذهب إليه من أنَّ التنوين تنوين عوض وهم منه ~ وإنما هو تنوين تمكين؛ لأنَّ الكلمة مصروفة، وإنما تنوين العوض في الممنوع من الصرف، كجوارٍ وغواشٍ وليالٍ.

---

(١) تفسير القرآن الكريم ١/ ١٠٢.

(٢) الشرح الممتع ٤/ ٨٧.

د - في ذكر أبيات المنظمات النحوية:

سبق أن أوردت مثال ذلك، فقد دعم تنظيره لمسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ببيتين من ألفية ابن مالك، وقد أكثر من ذلك ففي الشرح الممتع وحده ذكر أكثر من خمسة وعشرين بيتًا من الألفية والكافية، وفي القول المفيد أكثر من ست عشرة مرةً.

كما استشهد بأبيات من ملحة الإعراب(١)، ونظم قواعد الإعراب(٢).

موقفه من الخلاف النحوي:

كان يذكر بعض المسائل الخلافية في دروسه، وكان يختار منها المذهب الأسهل، ويصرِّح بذلك، بل قد جعل ذلك قاعدة يسير عليها(٣)، فمن ذلك أنه لما فسَّر قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (البقرة:٣٥)، قال: (قوله تعالى: (فتكونا)، وقعت جوابًا للطلب، وهو قوله تعالى: (ولا تقربا)، فالفاء هنا للسببية، والفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة بعد فاء السببية. وقيل: إن الفعل منصوب بنفس الفاء. القول الأول للبصريين، والثاني للكوفيين، والثاني هو المختار عندنا بناءً على القاعدة أنه متى اختلف علماء النحو في إعراب كلمة أو جملة فإننا نأخذ بالأسهل ما دام المعنى يحتمله)(٤).

وهذا الأمر قد تردد كثيرًا في دروسه، والحقيقة أنه مأخذ كبير من وجهة النظر النحوية؛ لأنَّ النحويين إنما يحاولون أن يتبعوا سَنَن العرب في كلامها، ويعلِّلون ويقعِّدون حسب ذلك، والناظر في النحو يجب أن يأخذ ما يرى أنه أقرب إلى ذلك، كي يوافق كلامهم الذي نزل القرآن به.

---

(١) انظر: العقيدة السفارينية

(٢) الشرح الممتع ١٠/ ٢٣٤.

(٣) انظر: شرح العقيدة الواسطية

(٤) تفسير القرآن الكريم ١/ ١٢٩.

إلاَّ أنني أجد في هذا المذهب للشيخ لفتتين لطيفتين:

الأولى: أنَّه قيَّد هذا ـ في هذا الموضع ـ بما إذا كان المعنى يحتمله، وفي جعل المعنى مرجِّحًا في الخلاف ضبط لكثير من المسائل، والمعنى هو الغاية المقصودة من هذا العلم. ولا يخرج عن هذا القيد إلاَّ ما كان خلافًا حول اطِّراد قاعدة أو تعليل.

الثانية: أنَّه يوحي بمنهج تيسير قد تمَّلك فكر الشيخ، ليس في النحو وحده، وإنما في جميع العلوم التي بحث فيها، وكأنه يقول: إنَّ الأخذ بالقول الأشد في غير النحو إنما كان لأسباب شرعية، اضطرتنا إلى ذلك، أمَّا في النحو، وحيث لا أمر شرعي متعلق بالحلال والحرام، فلنأخذ بالأسهل.

ويبدو أنَّ الشيخ لم يعتنق هذا المذهب عن اقتناع تام، وإنما هو سبيل إلى التيسير، وصورة من صوره فحسب، يدل لذلك أنَّه يعود في أحيان كثيرة باختيار قول البصريين، وهو القول المشهور، من غير أن يكون هو الأسهل، وفي هذه المسألة التي ذكرها، وهي نصب الفعل المضارع بأن مضمرة، قد قرَّر في موضع آخر رأي البصريين، دون أن يذكر غيره، كما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا﴾ (البقرة: ١٦٧)، قال: (لو) هنا ليست شرطية، ولكنها للتمني، يعني: ليت لنا كرة فنتبرأ، والدليل على أنها للتمني أن الفعل نصب بعدها، وهو منصوب بـ (أنْ) المضمرة بعد الفاء السببية)⁽١⁾.

ومن المسائل الخلافية التي ذكرها، وذكر الأقوال فيها، مسألة إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، هل يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أم يعرب مبتدأً، واختار القول الأسهل!.

---

(١) تفسير القرآن الكريم ٢/ ٢٣٠.

المبحث الثاني

استعمال الإعراب قرينة في توضيح المعنى

استنباط معنى النص الشرعي من الدلالة النحوية والتصريفية:

الدلالة النحوية هي المعنى المستفاد من قواعد النحو، كالعلامة الإعرابية، والترتيب (التقديم والتأخير)، والتطابق العددي (الإفراد والتثنية والجمع)، والتطابق الجنسي (التذكير والتأنيث)، والتطابق النوعي (العاقل وغير العاقل).

وأما الدلالة التصريفية فهي المعنى المستفاد من دلالة البنية، ومن التغييرات التي تحول الجذر إلى أبنية مختلفة.

وقد اعتدَّ ابن عثيمين ~ بالدلالات النحوية والتصريفية، تبعًا لأسلافه من العلماء، وحضرت هذه العناية في دروسه في كثير من المواضع التي تتحتم أو تجدر العناية فيها بتلك الدلالات.

ومن ذلك على سبيل المثال: استدلاله لوجوب غسل الأرجل بالنصب في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ (المائدة:٦)(١)، ثم خرَّج قراءة الجر(٢)، فقال: (وأما قراءة (وأرْجُلِكُمْ) بالجرِّ، وهي سَبْعِيَّةٌ ـ أيضاً ـ، فتُخرَّج على ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّ الجرَّ هنا على سبيل المجاورة، بمعنى أنَّ الشيء يتبع ما جاوره لفظاً لا حكماً، والمجاور لها (رؤوسكم) بالجرِّ فتجرُّ بالمجاورة، ومنه قول العرب:

---

(١) انظر: الشرح الممتع ١/ ٢١٥.

(٢) هي قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو. انظر: السبعة ٢٤٢.

(هذا جُحر ضَبٍّ خَرِبٍ) بجرِّ خَرِب، مع أنَّه صِفةٌ لـ(جُحر) المرفوع، ومقتضى القواعد رفع (خَرب)؛ لأن صفة المرفوع مرفوعة، ولكن العرب جرَّته على سبيل المجاورة.

الثاني: أن قراءة النَّصب دلَّت على وجوب غسل الرِّجلين، وأما قراءة الجر؛ فمعناها: اجعلوا غسلكم إيَّاها كالمسح، لا يكون غسلاً تتعبون به أنفسكم؛ لأن الإنسان فيما جرت به العادة قد يكثر من غسل الرِّجلين ودلكها؛ لأنَّها هي التي تباشر الأذى، فمقتضى العادة أن يزيد في غسلها، فقُصدَ بالجرِّ فيما يظهر كَسْرُ ما يعتادهُ النَّاسُ من المبالغة في غسل الرِّجلين؛ لأنهما اللتان تلاقيان الأذى.

الثالث: أن القراءتين تُنزَّلُ كلُّ واحدة منهما على حال من أحوال الرِّجل، وللرِّجل حالان:

ـ **الأولى**: أن تكونَ مكشوفةً، وهنا يجب غسلها.

ـ **الثانية**: أن تكونَ مستورةً بالخُفِّ ونحوه فيجب مسحُها.

فتُنَزَّل القراءتان على حالَيْ الرِّجْل، والسُّنَّةُ بيَّنت ذلك، وهذا أصحُّ الأوجه وأقلُّها تكلُّفاً، وهو متمشٍّ على القواعد، وعلى ما يُعرَفُ من كتاب الله تعالى حيث تُنزَّلُ كلُّ قراءة على معنى يناسبها.

ويكون في الآية إشارة إلى المسح على الخفَّين)⁽¹⁾.

نقلت هذا النص بطوله لذلك التفصيل الفقهي، المبني على دلالة نحوية، كما أنه نصَّ على اختيار الرأي الثالث، وكان من أسباب اختياره له تمشيه مع قواعد النحو، من غير لجوءٍ إلى وجه ضعيف، أو تكلف ظاهر.

وقد يستنبط الشيخ المعنى النحوي أو التصريفي دون أن يشير إلى مأخذه من

---

(1) الشرح الممتع ١/ ٢١٥-٢١٧.

النحو والتصريف، فلما فسَّر قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ﴾ (البقرة:٢٢٢)، قرَّر أن (يطْهُرن) بمعنى: ينقطع الحيض، ويتطهَّرن: أي: يغتسلن، وذكر أن القراءة الأخرى (حتى يطَّهَّرْن) تعني الاغتسال⁽¹⁾. فهذا التفريق مبني على أساس صرفي، فالفعل: (يطهُرْن) فعل ثلاثي مجرد، من باب (فعُل يفعُل) وهذه الصيغة تأتي للصفات اللازمة، كالطبائع، وما ليس للإنسان فيها تصرف مطلق، كالحسن، والقبح، والشرف والكرم والسهولة والصعوبة ونحوها⁽²⁾.

والطهارة من الصفات اللازمة، التي لا يتكلفها الإنسان ولا يعتملها، فناسب أن تحمل على انقطاع الدم، الذي لا يكون للمرأة تصرف فيه.

أما الاغتسال، فهو اعتمال وتصرف، فناسب أن يعبر عنه بالفعل (تطهَّر)، ومن دلالات وزن (تفعَّل) التكلف⁽³⁾، المناسب لحمل الاغتسال عليه. وقد حمل الآية على هذا جمع من المفسرين⁽⁴⁾.

جعل المعنى النحوي مرجحًا في الخلاف:

الاعتداد بما تقتضيه اللغة أساس في البحث الشرعي، ولذا كان أحد المرجحات في التفسير⁽⁵⁾.

ومن الأمثلة التي سلك فيها الشيخ ابن عثيمين هذا المسلك، ما رجح به عدم الاستدلال بقوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ (الواقعة:٧٩)، على اشتراط الطهارة لمس القرآن الكريم، قال: (ولو كان المراد ما ذَكَرَ الجمهور (أي من وجوب الطهارة)

---

(١) تفسير القرآن الكريم ٣/ ٨٠.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٨، وشرر الشافية للرضي ١/ ٧٤، والتسهيل ١٩٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٧٤، والمنصف ١/ ٩١، وشرح الملوكي ٧٤، والممتع ١/ ١٨٤.

(٤) انظر: التفسير الكبير ٦/ ٤١٩، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٨٦، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ٥٩.

(٥) انظر: قواعد التفسير لخالد السبت ١/ ٢١٣، وقواعد الترجيح للحربي ٢/ ٣٦٩.

لقال: (لا يمسُّه إلا المطَّهَّرون) بتشديد الطاء المفتوحة وكسر الهاء المشددة، يعني: المتطهرين، وفرق بين (المطهَّر) اسم مفعول، وبين (المتطهِّر) اسم فاعل، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة:٢٢٢)(١).

ومن ترجيحه بدلالة التصريف أيضًا، اختياره بقاء اسم التفضيل على دلالته الأصلية في نحو: (الله أكبر)، فذكر أنَّ بعضهم اختار سلب التفضيل منه، وجعله بمعنى اسم الفاعل (الصفة المشبهة)، فردَّ ذلك بأنَّ اسم الفاعل أقلَّ دلالة على الكمال من التفضيل، قال: (... لأن (أكبر) اسم تفضيل خلافًا لمن قال: (الله أكبر) بمعنى كبير، أي: بمعنى اسم الفاعل، فإن هذا غلط؛ لأن اسم الفاعل أقل في الدلالة على الكمال من اسم التفضيل؛ لأن اسم التفضيل يمنع تساوي المفضل والمفضل عليه في الوصف، واسم الفاعل لا يمنع ذلك، فإذا قلت: زيد عالم، لم يمنع أن يساويه عمرو في العلم إذا كان عالماً، وإذا قلت: زيد أعلم من عمرو، دلّ على أنه لا يساويه وأن زيداً أعلم.

وبعض العلماء، رحمهم الله، يفسرون (الله أعلم)، و(الله أكبر)، وما أشبه ذلك باسم الفاعل حذرًا من أن يكون هناك مفاضلة بين الخالق والمخلوق، ولا شك أن هذا خطأ، فالمفاضلة حاصلة، ولا تستلزم تساوي المفضل والمفضل عليه، بل لا تقتضي ذلك...)(٢).

وهذا الذي اختاره صحيح في هذه الأمثلة التي ذكرها، ولكنَّه قد يترجح في نصوص أخرى سلب معنى التفضيل، كقوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنۡ أَرَادُوٓاْ إِصۡلَٰحٗاۚ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ (هود: ٧٨)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ﴾ (الروم: ٢٧)،

---

(١) الشرح الممتع ١/ ٣١٨.

(٢) الشرح الممتع ٥/ ١٤١.

قال أبو حيان في آية البقرة: (وأحق هنا ليست على بابها؛ لأن غير الزوج لا حق له ولا تسليط على الزوجة في مدة العدة، إنما ذلك للزوج، ولا حق لها أيضاً في ذلك، بل لو أبت كان له ردها، فكأنه قيل: وبعولتهن حقيقون بردهن)⁽¹⁾. كما ذهب القرطبي وأبو حيان والآلوسي إلى أنَّ التفضيل خارج عن بابه في آية هود⁽²⁾، وإلى هذا ذهب جمع من المفسرين في آية الروم، وأنَّ معنى (أهون عليه): هيِّنٌ عليه⁽³⁾.

وجوَّز النحويون أيضًا هذا الاستعمال⁽⁴⁾.

وقد ذهب طائفة إلى أنَّ (أفعل) التفضيل لا يخلو من معنى التفضيل مطلقًا، ووجَّهوا هذه الآيات بتوجيهات متعددة⁽⁵⁾.

والذي يظهر لي أنَّ (أفعل) قد يخرج عن معنى التفضيل، إلاَّ أن (في التعبير به زيادة مبالغة على التعبير باسم الفاعل أو بالصفة المشبهة، فالتعبير بـ (أحق) في قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ أدق في الدلالة على الأحقية من التعبير بـ (حقيقين)، وكذا (أطهر) و(أهون)... ونحوها، فإذا كان أفعل التفضيل يدل على المشاركة، وعلى زيادة المفضل، فإنه في الأمثلة السابقة، خرج عن المشاركة، ولكنه لم يخرج عن زيادة الوصف في المفضَّل، ففي المفضل زيادة، ولكنها زيادة مطلقة، لا تختص بالمفضل عليه)⁽⁶⁾.

---

(1) البحر المحيط ٢/ ١٨٨.

(2) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٥١، والبحر المحيط ٥/ ٢٤٦، وروح المعاني ١٢/ ١٠٦.

(3) انظر: جامع البيان ٢١/ ٣٦، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ١٨٣، والكشاف ٣/ ٢٢٠، وتفسير البغوي ٣/ ٤٩٢، وزاد المسير ٦/ ٢٩٧، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ١٥، والتبيان ٢/ ١٠٣٩، والبحر المحيط ٧/ ١٦٩.

(4) انظر: شرح المفصل ٦/ ١٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٧٨٠، والمساعد ٢/ ١٧٦.

(5) انظر: الحاشية السابقة، وزد عليها: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٣، وجامع البيان ١٢/ ٨٥، والكشاف ١/ ٣٦٦، والمحرر الوجيز ٤/ ٣٣٥، وزاد المسير ٦/ ٢٩٧، والتفسير الكبير ٢٥/ ٩٦، وتفسير البيضاوي ٣/ ٣٤٤، والتبيان ٢/ ١٠٣٩، والدر المصون ٩/ ٣٩.

(6) الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ٤٠٢.

شرح المتن من خلال الإعراب :

من سمات الأسلوب في كثير من المتون العلمية شدة الاختصار، ولذا يبعد الضمير عما يعود عليه، ويلتبس العطف بالاستئناف، إذ يبعد المعطوف عليه، فيوهم النص أنَّ الجملة مستأنفة، أو يستأنف والنص يوهم العطف.

وفي مثل هذا الإيهام لا بدَّ من الإعراب، فكان الشيخ ~ يُعنى بهذا كثيرًا، وأمثلة هذا متوافرة، فمن ذلك: أنَّه لما شرح قول صاحب الزاد: وتملك المرأة صداقها بالعقد.. وإن تلف فمن ضمانها، إلا أن يمنعَها زوجُها قبضَهُ فيضمَنُهُ) قال: (وقوله: (فيضمنُهُ) المتعين فيها الرفع، ولا يجوز النصب؛ لأننا لو قلنا: إنه معطوف على ما سبق صار التقدير إلا أن يمنعها زوجها قبضه، إلا أن يضمنه، وهذا لا يستقيم)⁽¹⁾.

فهو يريد أنه مرفوع على الاستئناف، ومثله أيضًا قوله لما شرح قول صاحب الزاد في باب الجنائز: إلا أن يتكلم بعده فيعيد تلقينه برفق: (قوله: (فيعيدُ) بالرفع على الاستئناف؛ لأنها لا تصلح للعطف.. والمعنى يفسد فيما لو قلنا: (فيعيدَ) بالنصب عطفاً على (يتكلم)؛ لأن المعنى يكون إلا أن يتكلم فإنه يعيد، وهذا ليس هو المقصود..)⁽²⁾.

وبعد الوقوف على هذه المواضع، يمكن أن يلخص معالم منهج ابن عثيمين في هذا الجانب في أنه اتخذ وسائل تطبيقية لإقناع الطلاب بأهمية النحو والتصريف لطالب العلم الشرعي، **ومن تلك الوسائل**:

١ـ عرض المادة النحوية على الطلاب، من خلال الاستطراد في ذكر مسائل نحوية، والاستشهاد لها، وتيسير إدراكها من خلال التمثيل، والربط بالمنظومات العلمية.

٢ـ التعويل على الدلالة النحوية في فهم النص الشرعي، والاستنباط منه.

٣ـ استعمال التحليل النحوي لشرح غوامض المتون العلمية وتفكيكها.

---

(1) الشرح الممتع ١٢/ ٢٨٩.

(2) الشرح الممتع ٥/ ٢٤٨.